الأمم المتحدة

EP

Distr.
GENERAL

UNEP/GC.22/4
16 December 2002

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

**الدورة الثانية والعشرون لمجلس الإدارة/**
**المنتدى البيئي الوزاري العالمي**

نيروبي، ٣ – ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣
البندان ٤ (ج) و٦ من جدول الأعمال المؤقت*

**التنسيق والتعاون داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية**
**نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة**

# تنفيذ نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة: الإدارة البيئية الداخلية

تقرير المدير التنفيذي

## المقدمة

١ - اعتمدت الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في مقرره د.إ -١/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ المتعلق بالإدارة البيئية الدولية، تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بالإدارة البيئية الدولية متضمناً التوصيات عن موضوع تعزيز الإدارة البيئية الدولية.

٢ - وعملاً بأحكام ذلك المقرر، أحال رئيس مجلس الإدارة المقرر وتقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة العاملة بوصفها اللجنة التحضيرية للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الثالثة، حيث عرض المدير التنفيذي المقرر وتقرير الفريق، وفقاً لما طلبه مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

* UNEP/GC.22/1.

260103 K0263571

لدواعي الاقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية. الوثيقة مطبوعة على ورق معاد تدويره بنسبة ١٠٠ في المائة.

٣ - قرر مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في مقرره د.إ-١/٧، أن يستعرض تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه في دورته الثانية والعشرين، رهناً بنتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. وقرر أيضاً أن ينظر في دورته الثانية والعشرين، تدابير إضافية لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على ضوء النتائج التي تتمخض عنها القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.

٤ - تنص خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة[١]، في الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ١٤٠ من الفصل الحادي عشر المعنون "الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة" على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بما يلي:

"التنفيذ الكامل لنتائج المقرر المتعلق بالإدارة الدولية لشؤون البيئة الذي أعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية السابعة، ودعوة الجمعية العامة إلى النظر في دورتها السابعة والخمسين في المسألة الهامة، المتسمة أيضاً بتعقيدها، المتعلقة بإنشاء عضوية عالمية لمجلس إدارة المنتدى البيئي الوزاري العالمي."

٥ - يقدم التقرير الحالي مخلصاً للإجراءات التي اتُخِذَت أو التي اقتُرحَت بشأن الإدارة البيئية الدولية في تنفيذ المقرر د.إ – ١/٧ وتوصيات الفريق مفتوح العضوية[٢] الواردة فيه على ضوء خطة تنفيذ القمة العالمية. ويغطي التقرير المسائل التالية:

(أ) مسألة العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (أنظر أيضاً UNEP/GC.22/INF/36)؛

(ب) تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإنشاء فريق حكومي دولي يُعنى بالتغير البيئي العالمي (أنظر أيضاً UNEP/GC.22/4/Add.1 وINF/15)؛

(ج) تعزيز إشراك تنظيمات المجتمع المدني (أنظر أيضاً UNEP/GC.22/3، INF/13 و INF/13/Add.1)؛

(د) تعزيز تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (أنظر أيضاً UNEP/GC.22/INF/20)؛

(هـ) تحسين التنسيق بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وتعزيز فعاليتها (أنظر أيضاً UNEP/GC.22/INF/14)؛

(و) خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات؛

(ز) تعزيز التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة وفريق الإدارة البيئية.

## أولاً - العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

٦ - وفيما يتعلق بمسألة إنشاء عضوية عالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي كما هو محدد في الفقرة ١١، الفقرة الفرعية (أ) من توصيات الفريق مفتوح العضوية، نظرت الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، في هذا الموضوع في سياق نظرها في تقرير الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، وعلى ضوء النتائج التي تمخضت عنها القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. وسوف تُقدم النتائج التي تتمخض عنها مداولات الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة حول هذا الموضوع، في مذكرة منفصلة، إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وقد قدم المدير التنفيذي إلى المجلس/المنتدى، للعلم، ورقة حول الموضوع (UNEP/GC.22/INF/36).

## ثانياً - تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإنشاء فريق حكومي دولي معني بالتغير البيئي العالمي

٧ - تعالج الفقرة الفرعية (ح) '١' من الفقرة ١١ من توصيات الفريق مفتوح العضوية مهام مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في تناول الإتجاهات البيئية الناشئة والنظر في القضايا المتصلة بالتقييم والرصد في مجال البيئة ومتابعة تنفيذ مقرراته السابقة، وقضايا الإنذار المبكر والقضايا الناشئة مستنداً إلى القدرة العلمية المعززة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بغية تحسين قدرته على رصد وتقييم التغيرات البيئية العالمية، وذلك من خلال وسائل منها إنشاء فريق حكومي دولي يُعنى بالتغيرات البيئية العالمية. وإستجابة للتوصيات، يقترح المدير التنفيذي ما يلي:

(أ) ضرورة تعزيز صنع القرارات عن طريق تعزيز القاعدة العلمية وتطوير التعاون بين الدوائر العلمية ودوائر صنع السياسات العامة وصنع القرارات داخل الإطار المتكامل للتقييم البيئي؛

(ب) ينبغي إنشاء فريق حكومي دولي معني بالتغير البيئي العالمي، مع إيجاز مبررات إنشاء الفريق؛ وتشكيل الفريق ووظائفه ومسؤولياته؛ وطرائق عمله وخطة العمل؛ والروابط بين الفريق والتقييمات والوكالات الأخرى والتعاون بينها؛ والتبعات المالية والإدارية الناجمة عن إنشاء الفريق؛

(ج) ينبغي تعزيز عملية التقييم المتكامل من أجل إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض وتوفير الإنذار المبكر بشأن القضايا ذات الاهتمام الدولي الآخذة في الظهور عن طريق بيان سنوي لتوقعات البيئة العالمية عن البيئة، وتقارير شاملة لتوقعات البيئة العالمية على فترة كل خمس سنوات، وتقارير دون إقليمية وإقليمية وشبه إقليمية ووطنية ومحلية لتوقعات البيئة العالمية؛ إضافة إلى الإنذارات المبكرة بالتهديدات البيئية وعن طريق مواصلة التقييمات المواضيعية المستهدفة القطاعية والمشتركة بين القطاعات؛

(د) ينبغي تعزيز التقييمات عن طريق الشراكات لتحقيق أغراض إدارة المعارف، بما في ذلك بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إضافة إلى إدارة البيانات البيئية والمعلومات والمعارف.

٨ - وقد عُرضَت الإجراءات المقترحة، بما في ذلك الإجراءات المقترح أن يتخذها مجلس الإدارة، بالوثيقتين UNEP/GC.22/4/Add.1 وUNEP/GC.22/INF/15.

## ثالثاً - تعزيز إشراك تنظيمات المجتمع المدني

٩ - جرت متابعة تعزيز إشراك المجتمع المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي تم تناوله في الفقرة ١١، الفقرة الفرعية (هـ) من توصيات الفريق مفتوح العضوية، وذلك عن طريق أنشطة تقع في إطار تنفيذ مقرر مجلس الإدارة د.إ-٥/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وسوف يعقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة المنتدى الرابع لتنظيمات المجتمع المدني قُبَيل الدورة الثانية والعشرين مباشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وقُدمت الإجراءات المقترحة إلى المجلس/المنتدى، بالوثائق UNEP/GC.22/3 وINF/13 وAdd.1.

## رابعاً - تعزيز تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٠ - حث مجلس الإدارة، في الفقرة ٩ من مقرره ٢٠/٢١، الأمين العام على توفير الموارد اللازمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، وفقاً للممارسات المرعية في الميزانية، وعلى النظر في طرق أخرى لتقديم الدعم من أجل تقوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وخاصة بالنظر للأعمال التحضيرية للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة والنتائج التي تسفر عنها. وقد شددت توصيات الفريق مفتوح العضوية، في الفقرة ١٤، على أنه بالرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها الأمم المتحدة لتمويل جانب من النفقات الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من ميزانيتها العادية، فإن هذا التمويل آخذ في التناقص من حيث نسبته المئوية في جملة موارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على امتداد السنوات الماضية. وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٩٧ (د-٢٧)، أن توفر الجمعية من ميزانيتها العادية المبالغ اللازمة لتغطية جميع التكاليف الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وذكرت قرارات الجمعية العامة اللاحقة مراراً وتكراراً، الحاجة إلى التمويل المنتظم والكافي والمستقر للبرنامج وأقرت بالحاجة إلى تحسين الوضع من حيث مساهمة الميزانية العادية للأمم المتحدة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، وردت الإشارة إلى ضرورة النظر في التضمين الكافي لجميع التكاليف الإدارية والتنظيمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في سياق الميزانية العادية، وطُلب كذلك إلى الأمين العام إبقاء احتياجات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الموارد قيد الاستعراض حتى يتسنى تقديم الخدمات الضرورية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بطريقة فعالة.

١١ - ولما كانت هناك حاجة ملحة أيضاً لتحسين الوضع المالي لصندوق البيئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أشار الفريق العامل مفتوح العضوية، في الفقرة ١٥ من توصياته، إلى ضرورة اتخاذ العديد من الخطوات لمعالجة الوضع المالي الشامل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتشمل هذه:

(أ) تمويل، معروف سلفاً بدرجة أكبر، من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء وكالاتها المتخصصة؛

(ب) استخدام أكثر كفاءة وفعالية للموارد المتاحة، بما في ذلك إمكانية الاستفادة بآليات خارجية لاستعراض الأداء الإداري، وعلى أن تؤخذ في الاعتبار توصيات الاستعراضات السابقة للأداء الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ج) تركيز قوي على أولويات برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتفق عليها، واستعراض مستمر للأولويات السابقة؛

(د) تدبير مزيد من الموارد من القطاع الخاص وغيره من المجموعات الرئيسية وذلك وفقاً للقواعد والشروط الواجبة التطبيق في الأمم المتحدة.

١٢ - وقد حثت الفقرة ١٦ من التوصيات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء وكالاتها المتخصصة، مع مراعاة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، أن تسهم في تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويجب أن تقدم المساهمات المالية إلى صندوق البيئة لتمويل أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولتمكينه، ضمن أمور أخرى، من تنفيذ الأحكام وتحقيق أهداف الصندوق المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧). كما يجب أيضاً أن تسهم موارد مستمدة من المجموعات الرئيسية في تمويل الأنشطة لتنفيذ برنامج عمل صندوق البيئة.

١٣ - وتنص الفقرتان ١٧ و١٨ من التوصيات على أنه سعياً إلى توسيع قاعدة المساهمات، ودعم القدرة على التنبؤ بالتمويل الطوعي لصندوق البيئة، لا بد أن يكون هنالك مقياس إرشادي طوعي للمساهمات يجري وضعه تحديداً لصندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتظل جميع المساهمات في الصندوق طوعية، كما يظل لكل دولة أن تقرر تقديم أو عدم تقديم مساهمات طوعية إلى الصندوق. على أنه ينبغي تشجيع جميع الدول الأعضاء، مع أخذ ظروفها الاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار، على تقديم مساهمات إلى صندوق البيئة سواء على أساس المقياس الإرشادي للمساهمات أو على أي من الأسس التالية: التعهدات لفترة السنتين؛ ومقياس الأمم المتحدة لتقدير المساهمات؛ ومستوى المساهمات في الماضي؛ وأي أساس آخر تحدده إحدى الدول الأعضاء.

١٤ - ولتنفيذ ما تقدم، من المتوخى في الفقرة ١٩ من التوصية، أن يقوم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بإخطار جميع الدول الأعضاء، في وقت مناسب، بالمقياس الإرشادي للمساهمات الذي يزمع اقتراحه لميزانية فترة السنتين. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تخطر المدير التنفيذي، في وقت مناسب، بما إذا كانت ستستخدم المقياس الإرشادي المقترح أم لا.

١٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وعلى ضوء التوصيات أعلاه وخطة تنفيذ القمة العالمية، بعث المدير التنفيذي رسالة إلى جميع الحكومات بشأن مقياس إرشادي للمساهمات الطوعية. وقد استعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في اجتماعها المعقود في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥. وأعربت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في ذلك الاجتماع، عن الأمل في أن يساعد إدخال المقياس الإرشادي للمساهمات في تعزيز توسيع قاعدة المساهمات الطوعية. وتبعاً للفقرة ٢٣ من التوصيات، سوف يقوم مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في عام ٢٠٠٤ باستعراض مدى فعالية نظام المقياس الإرشادي للمساهمات واتخاذ قرار بصدده حسبما هو مناسب. وترد المعلومات المفصلة عن المقياس الإرشادي المقترح للمساهمات بالوثيقة UNEP/GC.22/INF/20.

## خامساً - تحسين التنسيق بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وتعزيز فعاليتها

١٦ - أيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٢/٥٣ مقترحات الأمين العام بشأن القيام بتيسير ودعم تعزيز الترابط والتنسيق بين الاتفاقيات البيئية والمتصلة بالبيئة وفيما بينها، وذلك في جملة أمور، من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع الاحترام الكامل لمركز أمانات الاتفاقيات وما لكل مؤتمر من مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات المعنية من صلاحيات مستقلة لاتخاذ القرارات، وأكدت في هذا الصدد على ضرورة تزويد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالموارد الكافية لأداء هذه المهمة.

١٧ - أشار برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣]، الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة (القرار د.إ-٢/١٩، المرفق الصادر في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧)، إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يضطلع، وفقاً للمقررات ذات الصلة لمجلس إدارته، وبالتعاون الكامل مع مؤتمرات الأطراف ومجالس إدارة الاتفاقيات ذات الصلة، بتقييم علمي أفضل للصلات الإيكولوجية بين الاتفاقيات؛ وتحديد البرامج التي تنتج عنها فوائد متعددة؛ وتعزيز الوعي العام فيما يتعلق بالاتفاقيات (الفقرة ١١٩ من البرنامج). وأشارت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٧/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، إلى برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أكد على أهمية القيام بتيسير ودعم تعزيز الترابط والتنسيق ضمن الاتفاقيات البيئية والمتصلة بالبيئة وفيما بينها، وذلك، في جملة أمور، من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع الاحترام الكامل لمركز أمانات الاتفاقيات وما لكل مؤتمر من مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات المعنية من صلاحيات مستقلة لاتخاذ القرارات.

١٨ - شجعت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٨/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، مؤتمرات الأطراف وأمانات كل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا والصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى المنظمات ذات الصلة، وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على مواصلة أعمالها لتعزيز التكامل فيما بينها، على أن يشمل ذلك، حسب الاقتضاء، مشاركة مجموعة الإدارة البيئية، مع الاحترام الكامل لمركز أمانات الاتفاقيات وما لكل مؤتمر من مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات المعنية من صلاحيات مستقلة لاتخاذ القرارات، وعلى تعزيز التعاون بهدف تيسير إحراز التقدم في تنفيذ تلك الاتفاقيات على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، وعلى تقديم تقارير عن ذلك إلى مؤتمرات الأطراف ذات الصلة لكل منها.

١٩ - طلب مجلس الإدارة، في الفقرة ٨ من المقرر ٢٠/٢١، إلى المدير التنفيذي أن يواصل جهوده لزيادة التماسك والتآزر في مجال السياسة العامة فيما بين الصكوك القانونية الدولية المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة على المستوى المشترك بين الوكالات والمستوى الحكومي الدولي على السواء.

٢٠ - وأشار الفريق مفتوح العضوية في الفقرات ٢٦ إلى ٣٠ من توصياته، إلى الأثر السلبي للأعباء المتزايدة التي تتحملها الحكومات في قدرتها على المشاركة على نحو جاد في الاجتماعات وجداول الأعمال المتكاثرة للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، أكد على أن ذلك أحد المعوقات الرئيسية لرسم السياسات الدولية على نحو فعال.

٢١ - تعكف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وأمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف حالياً وبشكل نشط في عدد من المبادرات لتعزيز تنسيقها في عدد من المجالات. وهذه تتراوح بين الاجتماعات الجارية لأمانات الاتفاقيات ذات الصلة تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأنشطة الجارية في تنسيق التقارير الوطنية، وتنفيذ برامج العمل المشتركة بموجب مذكرات التفاهم بين مختلف أمانات الاتفاقيات التي تغطي جملة أمور وقضايا متشابكة. ومع ذلك كان تنفيذ المبادرات التعاونية يتم في العادة بصورة مجزأة ولم يكن يتم نتيجة اختيار استراتيجي مقصود وشامل. ولمعالجة هذه المسألة، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً بوضع إطار استراتيجي في البداية للمشاورات مع أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، بهدف تشجيع البرمجة المشتركة مع أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ومشاركة جميع الشركاء في برمجة مشتركة سيعزز الشراكات فيما بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى، ليس هذا فحسب بل وسيعزز التماسك بين أنشطة أولئك الشركاء في مجالات الاهتمام المشترك بحيث يمكن من خلالها تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتفادي التداخل والتكرار.

٢٢ - يعد تنسيق إعداد وتقديم التقارير للمعاهدات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي نموذجاً ملموساً للإجراءات الموضوعة تحديداً لتعزيز التآزر. وقد أُجري استجابة لإنشاء مجموعة الإدارة البيئية لفرقة قضايا لبحث هذا الموضوع بمشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه مدير مهمة. وقد نفذت مشاريع تجريبية في مجال تنسيق إعداد وتقديم التقارير المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كل من غانا وإندونيسيا وبنما وسيشيل وذلك لاختبار مفاهيم إدارة وتنسيق المعلومات في سياق التقارير الوطنية بشأن الاتفاقيات العالمية الخمس ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وهي تحديداً (الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات المهاجرة واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وبخاصة بوصفها موئلاً لطيور الماء والاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي)، مع تركيز على آليات التنسيق المؤسسية والروابط على المستويين الوطني والدولي. وتم إنشاء موقع شبكي للتنسيق وضم منتدى نقاش للمشروع وهو على العنوان (http://www.unep-wcmc.org/conventions/harmonization)، وقد صدرت نتائج دراسة الحالة التجريبية لسيشيل ونشرت على الموقع الشبكي. وعندما تتوفر نتائج جميع هذه المشاريع التجريبية، سيحاول برنامج الأمم المتحدة للبيئة إعداد مبادئ توجيهية أولية من أجل تنسيق إعداد وتقديم التقارير على الصعيد الوطني. وسيتم أيضاً إعداد وثيقة تتضمن خطوطاً عريضة لتوصيات للنظر فيها على المستوى الدولي. وقد رحبت الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، في مقررها ٦/٢٠، في الفقرة ٤، بعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في موضوع توحيد إعداد وتقديم التقارير البيئية وشجعت على مواصلته، فيما أقرت بالحاجة إلى ضمان ألا يؤثر هذا على قدرة مؤتمر الأطراف في تسوية الإجراءات الوطنية المتعلقة بإعداد وتقديم التقارير في إطار الاتفاقية من أجل تلبية احتياجات الأطراف بوجه أفضل.

٢٣ - ومثال آخر لإجراءات تعزيز التآزر هو تعزيز التعاون في تدريب موظفي الجمارك للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف التي تتضمن أحكاماً تجارية، مثل اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وقد وضعت أمانات هذه الاتفاقيات بالفعل برامج تدريبية لموظفي الجمارك بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية على المستويين الوطني والإقليمي. كما دشن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار الصندوق متعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال، برنامج تدريب وطني جمركي على نطاق العالم لرصد المواد المستنفدة للأوزون والتحكم فيها. وسوف يصبح هذا العنصر أيضاً مهماً

لتنفيذ اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة عندما تدخل حيز النفاذ. وتخطط أمانة اتفاقية بازل لتنظيم حلقات عمل تدريبية بمراكزها الإقليمية، بالاشتراك مع أمانات اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، وبروتوكول مونتريال والإنتربول، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حلقات عمل حول الموضوع مع أمانات الاتفاقيات ذات الصلة ومع منظمة الجمارك العالمية لتبادل المعلومات والخبرات ولتيسير وضع نهج مشترك خصيصاً لتيسير تدريب موظفي الجمارك في إطار تلك الاتفاقيات.

٢٤ - وكوسيلة لتعزيز التنسيق، تم إنشاء فريق مشترك لأمانات الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية تغير المناخ، وذلك استجابة للعديد من المقررات التي تشجع الاتفاقيات الثلاث على التعاون وإدارة كل منها لعملياتها بأكبر قدر ممكن من التماسك. واتفق فريق الاتصال المشترك على أن يتم نشر تقويم مشترك على الموقع الشبكي لكل اتفاقية، يضم الأحداث المهمة للاتفاقيات الثلاث.

٢٥ - واعتمدت الدورة الإستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في مقررها للدورة الاستثنائية د.إ-٤/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ المبادئ التوجيهية بشأن الامتثال للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها. وعملاً بذلك المقرر، تتخذ أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة خطوات لنشر المبادئ التوجيهية كجزء من أنشطتها في مجال تقديم الخدمات الاستشارية من أجل بناء القدرات.

٢٦ - أشار الفريق مفتوح العضوية في الفقرة ٣٠ من توصياته، إلى أنه يمكن دعم التنسيق من خلال قيام مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي باستعراض التقدم الذي تحرزه مؤتمرات الأطراف والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، مع إيلاء الاعتبار الواجب لولاية كل منها في تطوير أوجه التآزر في المجالات التي توجد فيها قضايا مشتركة. وينبغي مواصلة النظر في الوسائل العملية لتنفيذ هذه التوصية.

## سادساً - استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات

٢٧ - تضمنت خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، في فصولها المختلفة، وبخاصة الفصل العاشر بشأن وسائل التنفيذ، التشديد على ضرورة تعزيز توفير الدعم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة إنتقال، من أجل بناء قدراتها ولتوفير الدعم التكنولوجي. وقد نصت خطة التنفيذ، في فقرتها ١٥٥، على أنه "ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في نطاق ولاية كل منهم، تعزيز مساهمته في برامج التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على جميع المستويات، لا سيما في مجال تعزيز بناء القدرات".

٢٨ - حددت توصيات الفريق مفتوح العضوية الاتجاهات فيما يتعلق ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتنسيق على المستوى القطري للدعامة البيئية للتنمية المستدامة. وفي الفقرتين ٣٣ و٣٤ من التوصيات، أشار الفريق مفتوح العضوية إلى أن الجمعية العامة أكدت في قرارها ٢٤٢/٥٣ ضرورة أن يظل بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات في البلدان النامية، عنصرين مهمين في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولابد أن يستند هذا العمل على التقييم الجاري حالياً للاحتياجات في مجال بناء القدرات، والذي يقوم به مرفق البيئة العالمية من خلال وكالاته المنفذة ومنها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويجب

أن يضع برنامج معزز، ومحدد بوضوح، لبناء القدرات في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك إنطلاقاً من الميزة النسبية التي برهن عليها البرنامج وفي سياق شراكته الاستراتيجية القائمة مع مرفق البيئة العالمية، مع احترام هياكله الإدارية، وبالتعاون الوثيق مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات العاملة في ميدان البيئة. ومن الضروري، في هذا الصدد وضع خطة استراتيجية حكومية دولية لدعم البلدان النامية في مجال التكنولوجيا وبناء القدرات، بما يكفل تحسين فعالية بناء القدرات وسد الفجوات التي كشفت عنها التقديرات التي أجريت للأنشطة والاحتياجات القائمة، بما فيها التقييم الذي يجريه حالياً مرفق البيئة العالمية، وذلك رهناً بتوفير موارد من خارج صندوق البيئة، ومع مراعاة ضرورة توفير موارد إضافية لهذا الغرض. وهذه الخطة الاستراتيجية يمكن تنفيذها من خلال تعزيز التنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمات معنية أخرى منها مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن أن تتضمن هذه الخطة دوراً أكبر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في بناء القدرات على المستوى القطري وبخاصة من خلال توسيع نطاق تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٩ - سوف يتم إصدار دراسة عامة شاملة لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال بناء القدرات حتى الآن، وذلك في وثيقة بعنوان *بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة: صورة مجملة لمبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تطوير القدرات البيئية*، والتي سوف توفر للحكومات والشركاء الآخرين. وبناءً على نتائج هذه الدراسة المجملة، بدأ المدير التنفيذي أيضاً عملية لتطوير خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، أيضاً مع مراعاة الجهود المبذولة على المستوى الإقليمي، التي يمكن أن تكمل المبادرات الوطنية. وأجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً سلسلة من المشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في تطوير القدرات، من أجل ضمان تجنب التكرار ولكفالة استغلال الموارد استغلالاً أمثل وبطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة.

## سابعاً - تعزيز التعاون في منظومة الأمم المتحدة ومجموعة الإدارة البيئية

٣٠ - أُنشئ فريق الإدارة البيئية على أثر اعتماد الجمعية العامة القرار ٢٤٢/٥٣، ويتضمن في عضويته وكالات متخصصة وصناديق وبرامج لمنظومة الأمم المتحدة وأمانات اتفاقات بيئية متعددة الأطراف. وقد عقد فريق الإدارة البيئية أربعة اجتماعات في جنيف في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٣١ - ويتبع الفريق نهج إدارة القضايا حيث تنشأ أفرقة لإدارة القضايا داخل المنظمات المعنية من أجل معالجة قضايا معينة يحددها فريق الإدارة البيئية ضمن إطار زمني محدد. وقد تُشرك أفرقة إدارة القضايا في عملها مؤسسات من خارج الأمم المتحدة. وقد تضمنت القضايا التي اختيرت حتى الآن تنسيق الإبلاغ المتصل بالتنوع البيولوجي، وتطوير نهج على مستوى المنظومة للتعليم والتدريب البيئيين ولإدارة النفايات والمواد الكيميائية. وقد ورد في الفقرة ٣٦ من توصيات الفريق مفتوح العضوية إلى أن قدراً كبيراً من التركيز انصب على تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى دور فريق الإدارة البيئية في هذا الصدد. كما ورد في التوصيات أنه، ومن أجل أن يقوم مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بأداء دوره في مجال السياسات العامة بفعالية، لابد من وجود أداة على المستوى المشترك بين الوكالات لتعزيز تنسيق السياسات العامة في جميع الأنشطة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة. وفريق الإدارة البيئية هو تلك الأداة وينبغي تكليفه بتقديم تقارير سنوية إلى المنتدى، مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٧/٥٤، إضافة إلى قضايا معينة ناشئة عن

عمل منظومة الأمم المتحدة في المجال البيئي يستطيع المنتدى أن يتقدم فيها بتوصيات بشأن عمل فريق الإدارة البيئية.

٣٢ - وكما ورد في الفقرة ٣٧ من توصيات الفريق مفتوح العضوية، فإن أداء فريق الإدارة البيئية في عمله على نحو فعال يقتضي وجود علاقة واضحة مع العمليات الحكومية الدولية، تشمل علاقة محددة بوضوح في مجال تقديم التقارير مع مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ومحافل أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، طلبت الجمعية العامة أيضاً إبقاءها على علم دائم بعمل الفريق. ولذا لابد من مشاركة رفيعة المستوى من جانب المؤسسات الأعضاء، وشفافية في عملياته، وموارد كافية لدعم عمله وإمكانية دعم مالي لأنشطة معينة، تشمل نهج منسق لبناء القدرات.

٣٣ - وفي أعقاب الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، اتخذت خطوات لإنشاء أمانة فريق الإدارة البيئية في جنيف، بدعم مالي من الحكومة السويسرية.

- - - - -

(١) تقرير اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع .E.03.II.A) الفصل الأول القرار ٢، المرفق.

(٢) UNEP/GCSS.VII/L.4/Add.1.

(٣) د.إ – ٢/١٩، المرفق.